

Refugee Studies Centre,
Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
Tel: +44 (0)1865 270722.
Fax: +44 (0)1865 270721.
Email: rsc@qeh.ox.ac.uk

www.rsc.ox.ac.uk



سيادة القانون الدولي: تعليق على الوضع في العراق

بقلم: د. أجنيز هيرويتز،

باحثة بمركز دراسات اللاجئين، في إطار منحة زمالة مؤسسة فورد

أن يكون هو الحد الأدنى المطلوب تحقيقه لإعادة اللاجئين.

وتبين التطورات الأخيرة في الأزمة العراقية الدور الجوهري الذي ينبغي أن يلعبه القانون في مسار العلاقات الدولية. فقد تمكنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من كسب حرب تمثل انتهاكاً واضحاً لقوانين الأمم المختلفة، ولكنهما لن تفوزا بمكاسب السلام إلا لو التزمتا بالقواعد الأساسية للقانون الدولي. ونأمل في ضوء الأوضاع القائمة في مرحلة ما بعد الحرب أن يصل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة إلى إعادة اكتشاف الأهمية القصوى لسيادة القانون الدولي.

١ انظر المراجعة الشاملة لمسألة عمليات حفظ السلام برمتها. وثيقة الأمم المتحدة رقم ٥/٢٠٥/ش، بتاريخ ١٢ أغسطس/آب ٢٠٠٠.
٢ الولايات المتحدة تعتمد الضغط على البنك الدولي للقيام بدور في العراق، «فاينانشال تايمز»، التاسع من أبريل/نيسان ٢٠٠٢، ص ٥.
٣ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تركزان على شرعية الحكم الانتقالي، «فاينانشال تايمز»، التاسع من أبريل/نيسان ٢٠٠٢، ص ٤؛ وانظر أيضاً تقرير منظمة الصليب الأحمر الدولية المعنون «مشاكل عامة في تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة»، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٨.

للحصول على تفاصيل عن دورات/أنشطة مركز دراسات اللاجئين، يرجى زيارة
www.rsc.ox.ac.uk

المدرسة الصيفية العالمية في
موضوع الهجرة القسرية ٢٠٠٣
٧-٢٥ يوليو/تموز: أكسفورد، المملكة
المتحدة

المدرسة الإقليمية لجنوب شرق
آسيا في موضوع الهجرة القسرية
٨-١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣: بانكوك،
تايلند

موقع الهجرة القسرية الإلكتروني:
www.forcedmigration.org

أخرى، فالإدارة الأمريكية تريد أن تتولى قيادة إعادة الإعمار بعد الحرب، وتخطط لإنشاء «مكتب لإعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية»، وسوف تعين أعضاء السلطة العراقية الانتقالية، وقد قبلت على مضض إسناد دور محدود للأمم المتحدة يتمثل في أغلبيه في توفير المعونات الإنسانية، إلا أنها على أي حال تحتاج إلى استصدار قرار من مجلس الأمن إذا أرادت الحصول على كل من الدعم السياسي والمالي من بقية المجتمع الدولي. وقد أعلن رئيس البنك الدولي أنه نظراً لاقتصر تعامل البنك مع الحكومات المعترف بها فقط، فإنه سيحتاج تفويضاً من الأمم المتحدة قبل تنفيذ برامجه^٢.

وطالما ظلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحتلان العراق، أي تمارسان السلطة الفعلية على الأراضي العراقية، فستظلان مقيدتين بالنصوص المتصلة بهذا الوضع من اتفاقية لاهاي الرابعة المبرمة عام ١٩٠٧ والمتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها، واتفاقية جنيف الرابعة المبرمة عام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب. وقد لاحظ شاشي ثارور نائب الأمين العام للأمم المتحدة أن «القوات المحتلة ليس لها أي حق بمقتضى اتفاقية جنيف في تغيير المجتمع أو النظام السياسي أو استغلال موارده الاقتصادية أو أي شيء من هذا القبيل»^٣. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك جدل حول ما إذا كانت إعادة أكثر من نصف مليون لاجئ عراقي إلى الوطن يمكن أن تتم مع استمرار الاحتلال، فطبقاً لمعايير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يجب أن تكون العودة مرهونة بوجود ضمانات تكفل السلامة البدنية والمادية والقانونية للعائدين، أي بعبارة أخرى استعادة الحماية الوطنية الكاملة. وحيث أن الاحتلال لا يمكن اعتباره وضعاً يعطي سلطة الدولة للقوة المحتلة، فقد يذهب البعض إلى القول بأن اعتراف المجتمع الدولي بحكومة عراقية مستقلة قادرة على ممارسة السيطرة الكاملة على أراضيها يجب

أدى القرار بدخول الحرب في العراق إلى تحد لأهم المبادئ الجوهرية في النظام العالمي الحالي. فمُنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتفقت الدول على تحريم استخدام القوة في علاقاتها الدولية، مع وجود استثناءين يسمح بهما ميثاق الأمم المتحدة، وهما ممارسة حق الدفاع عن النفس أو وجود تفويض من مجلس الأمن بموجب الباب السابع من الميثاق. والمعروف أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم تحصلا على التأييد السريع من مجلس الأمن قبل إرسال القوات إلى العراق، وفيما يتعلق بالاستثناء الأول، فمن الملاحظ أن عقيدة الضربة الوقائية التي تتبناها الإدارة الأمريكية توسع من مفهوم الدفاع عن النفس بطريقة لا تتسق مع الميثاق.

وإذا كان الصراع يبدو أنه يقترب من نهايته، فالكثير من المناقشات التي تدور بعد الحرب يعترضها الخلاف حول شرعية التدخل. ومن هذه القضايا الخلافية اشتراك الأمم المتحدة في عملية إعادة إعمار العراق، فللأمم المتحدة خبرة واسعة في بناء السلام وفي تصويب الإدارات المدنية الانتقالية، كما حدث في كوسوفا وتيمور الشرقية. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة واجهت صعوبات في ممارسة مسؤوليات إدارية واسعة^٤، فإنها تعد حالياً المنظمة الوحيدة القادرة على قيادة هذا النوع من العمليات بدون إثارة المخاوف مما يسمى «بالاستعمار الإمبريالي».

إن الشرعية الدولية لها أهمية جوهرية لتحقيق المشروعية اللازمة للعمليات في مرحلة ما بعد الحرب، ولذلك ينبغي على القوى الكبرى الممثلة في مجلس الأمن أن تجد حلاً وسطاً مناسباً فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة. فالهدف بالنسبة لكل من فرنسا وألمانيا وروسيا التي عارضت الحرب هو إسناد إعادة إعمار العراق إلى الأمم المتحدة قدر الإمكان. أما التحالف الذي تتزعمه الولايات المتحدة فيواجه معضلة